الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/73/537)]

٢٢٣/٧٣ - متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٢/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢١٧/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠٨/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية وإلى قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، بالمكسيك، من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

(١) القرار ١/٧٠.

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفرضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تكرر تأكيد ما ورد في خطة عمل أديس أبابا من إقرار بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والتوصل إلى الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف،

وإذ تؤكد من جديد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بمحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ ترحب بانعقاد المنتدى السنوي الثالث المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي للمنتدى^(٢) الذي قرر أن يُعقد المنتدى السنوي الرابع المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وأن يتضمن المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك أن ينظر منتدى عام ٢٠١٩ في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة ويبلغ عن ذلك في وثيقته الختامية،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٠٦ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

وإذ تلاحظ الاجتماع الرفيع المستوى السادس لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين، الذي عُقد في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، والنتائج التي أسفر عنها الاجتماع^(٣)،

وإذ تلاحظ أيضا الاجتماع الرفيع المستوى للأمين العام بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي عُقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وعرض استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢٠١٨-٢٠٢١)، وإذ تتطلع إلى أن يوافيها الأمين العام بانتظام بآخر المستجدات في تنفيذ الاستراتيجية،

(٢) انظر E/FFDF/2018/3.

(٣) انظر E/2018/73.

- وإذ تنطلع** إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩،
- وإذ تنطلع أيضا** إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد مباشرة بعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية الجمعية العامة،
- ١ - **تؤكد** ضرورة العمل على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بصورة كاملة وفي الوقت المناسب^(٤)؛
- ٢ - **تحيط علما** بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية^(٥)، وتلاحظ أنه أُبلغ عن إحراز تقدم، وإن بدرجات متفاوتة، في جميع مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، مع الإقرار بأن ثغرات كثيرة لا تزال تعترض التنفيذ؛
- ٣ - **ترحب** بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨ التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٦)، وتحث على تنفيذها على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، وتنطلع إلى المثابرة على العمل من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة حسب الحاجة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها في الاستنتاجات والتوصيات الموضوعية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في منتدى عام ٢٠١٩؛
- ٤ - **تنطلع** إلى الموجز الذي ستقدمه رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩؛
- ٥ - **تدعو** رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى بدء التخطيط المبكر للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩؛
- ٦ - **تشير** إلى أن القرارات المتعلقة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية يتعين أن ترد ضمن استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛
- ٧ - **تحيط علما** بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وبالتبرعات الأولية التي قدمتها الهند إلى صندوق التبرعات الاستثماري وبترع الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى التي تدعم الهيئات الفرعية للجنة، وتحث الدول الأعضاء على المبادرة إلى زيادة تبرعاتها للصندوق الاستثماري دعما لمشاركة الخبراء من البلدان النامية؛
- ٨ - **ترحب** بانعقاد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام ٢٠١٨ في بالي بإندونيسيا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتكرر التأكيد على أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في

(٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٥) تمويل التنمية: التقدم المحرز والتوقعات لعام ٢٠١٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.I.5).

البنى التحتية والقدرات في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية؛

٩ - **ترحب أيضاً** بما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا وعقد المنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي يكتسي أهمية لأمر منها المساعدة في تيسير استحداثات تكنولوجيات مناسبة لتحقيق الأهداف ونقل تلك التكنولوجيات ونشرها، وتتطلع إلى إنشاء المنصة الإلكترونية كجزء من الآلية، وترحب بالتقدم المحرز في تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛

١٠ - **تلاحظ مع التقدير** انعقاد المنتدى السنوي الثالث المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في نيويورك يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي كان موجز مداولته^(٦) الذي أعده الرئيسان المشاركان جزءاً من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأبرز، في جملة أمور، تعزيز التواصل والمواءمة بين أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المبتكرون والممولون وغيرهم من الداعمين، لسد الثغرة التكنولوجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١١ - **تشير** إلى أن خطة عمل أديس أبابا تتيح إطاراً عالمياً لتمويل التنمية المستدامة، وهي جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يتطلب تنفيذها المتابعة وتتعلق بمجالات عملها السبعة - أي الموارد المحلية العامة؛ والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي؛ والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ والديون والقدرة على تحمل الديون؛ ومعالجة المسائل العامة، والعلم والتكنولوجيا، والابتكار وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة؛

١٢ - **تلاحظ** إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي تعد توصياته السياساتية المتفق عليها مدخلاً في أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقاً لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي؛

١٣ - **ترحب** بتعيين رئيسة الجمعية العامة لميسرين مشاركين قصد التشاور مع الدول الأعضاء بشأن الأعمال الفنية، بما في ذلك النتائج المحتملة، لحوار الجمعية العامة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ بشأن تمويل التنمية، وتدعو الرئيسة إلى إطلاع الدول الأعضاء على ما يستجد من تطورات في هذه العملية؛

١٤ - **تحيط علماً** بالجلسة المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن المسائل المقرر تناولها في الفصل المواضيعي من تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً موجزاً يتضمن توليفة لاستنتاجات التقارير الأربعة الأولى لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والنتائج والاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات المنبثقة من مندييات المجلس الاقتصادي

(٦) انظر E/HLPF/2018/6.

والاجتماعي الأربعة المعنية بمتابعة تمويل التنمية، وذلك كإسهام في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي تجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٩ وفي المناقشات التي تجريها اللجنة الثانية خلال الدورة الرابعة والسبعين؛

١٦ - **تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية"**، ما لم يجر الاتفاق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٦٢

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨